



أجندة

اللقاء الثالث لمجموعة العمل المعنية بحقوق

المرأة وتفعيل المساواة بين الجنسين

27-29 تشرين الثاني 2011

الدوحة - قطر

مقدمته: الدكتورة بهيجة بهاء عزي

Dr. Bahija Baha Ezzi

هناك جهود كبيرة تبذل في المملكة العربية السعودية، كما هو الحال في كثير من المجتمعات الأخرى في مجال حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين، وسيتم طرح تصور مختصر عن هذه الجهود حول مكافحة العنف ضد المرأة وكذلك الطفل في التقرير التالي:

أولاً: القرارات الرسمية ومنها ..

- إقرار مجلس الوزراء لإجراءات حول مكافحة العنف الأسري تتضمن وضع استراتيجية شاملة وإنشاء وحدات للحماية من العنف - جريدة الرياض 6/2011
- مرسوم ملكي بالموافقة على قانون منع الاتجار بالبشر (قرر مجلس الوزراء إنشاء لجنة لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر)، (7) جهات حكومية تسعى لمكافحة الاتجار بالبشر متضمناً منع عضل المرأة .
- مرسوم ملكي بتأسيس برنامج الأمان الأسري بهدف توعية المجتمع بخطورة العنف الموجه ضد المرأة والطفل و قدم البرنامج أول وأكبر دراسة علمية على مستوى المملكة من حيث حجم العينة التي بلغ عددها (5,075) حول ظاهرتي العنف الأسري والعنف ضد الأطفال. و مشروع متكامل لحماية الطفل بالإضافة إلى خط هاتفي لمساندة الطفل 116111 وهو رقم دولي يهدف إلى سرعة الإبلاغ عن حالات الإساءة في معاملة الأطفال في المملكة، والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان عضو في مجلس إدارته .
- قرار مجلس الوزراء رقم (107) وتاريخ 25/6/1410هـ بتأسيس جمعية حماية الأسرة لوضع استراتيجية لمنع العنف بصورة وقائية مع تأمين مراكز استماع لشكاوي العنف.

مجلس الشورى ... دراسات وأنظمة

- هناك مشروع نظام للحد من إيذاء الأطفال تم دراسته من قبل مجلس الشورى أوصى به المجلس وأحيل إلى مجلس الوزراء لإقراره وحتى الآن لم يتم إعداده ...
- فكرة المشروع : قدم هذا المشروع من مؤسسة خالد الخيرية ساهمت في دراسته والتعديل عليه هيئة الخبراء بمجلس الوزراء بمشاركة عضو من جمعية حقوق الإنسان
- المشروع : قانون تجريم العنف ضد المرأة وقانون تجريم العنف ضد الطفل تحت عنوان " نظام الحماية من الإيذاء " و " نظام حماية الطفل من الإيذاء " وحاليا تم اقتراح دمج نظام الحماية من التحرش الجنسي مع نظام الحماية من الإيذاء .
- الإفتاء ... المطالبة بفتوى تجرم العنف ضد المرأة والطفل للحد من انتشاره.
- العدل ... كشف وزير العدل الدكتور محمد العيسى لصحيفة عكاظ عن إنشاء 8 محاكم أحوال شخصية في السعودية للبت في العنف والنزاعات الأسرية و ستكون هذه المحاكم في إطار النظام القضائي الجديد.
- وزارة الشؤون الاجتماعية ... تتشعب الإدارة العامة للحماية الاجتماعية بالإضافة إلى إنشاء قاعدة بيانات وتفعيل الرقم 1919 لمركز الرد الآلي عن بلاغات حالات العنف، وإنشاء مركز لتلقي بلاغات الإيذاء والعنف والاستغلال الموجه للطفل والمرأة، وكشف مدير الحماية الاجتماعية بوزارة الشؤون الاجتماعية الدكتور محمد الحربي لصحيفة عكاظ عن قرب صدور نظام جديد لمقاضاة مرتكبي العنف ضد الأطفال والمرأة.

ثانياً : دراسات أكاديمية وعلمية منها:

- جامعة أم القرى - صدر كتاب العنف في عالم متغير فيه الفصل الثاني عن العنف ضد المرأة ومؤلف الكتاب د. زكريا يحي لال .
- بحث شامل ودراسة ميدانية لمنطقة المدينة المنورة للباحث الإجتماعي والنفسي د. العقيد نايف محمد المرواني من شرطة منطقة المدينة المنورة، رصد فيها مجموعة من الدراسات المحلية والعربية والغربية وعلق عليها وحدد رؤية مستقبلية لتجنب العنف خلال البحث.
- جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية - تنفيذ حلقات علمية حول قضايا الأحداث والعنف الأسري
- جامعة الملك عبد العزيز - جدة، كرسي عبد الله بقشان لدراسات العنف الأسري
- جامعة الملك سعود - الرياض، كرسي مؤسسة الشيخ عبد الرحمن الراجحي وعائلته الخيري - دور المرأة السعودية في تنمية المجتمع.
- **منظمات حقوقية ... قامت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بدراسة عن العنف الأسري ولازالت قيد المراجعة والاعتماد.**
- هذا إضافة إلى أن المملكة العربية السعودية ملتزمة باتفاقيات دولية وقعت عليها ومنها :
 - اتفاقية حقوق المرأة - اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
 - اتفاقية حقوق الطفل .. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان
 - اتفاقية القضاء على التمييز العنصري .. وغيرها

ولعل مجموع هذه الجهود من قرارات ودراسات مسحية ومؤسسات حقوقية تطرح سؤالاً هاماً ..

● هل توجد قوانين تجرم العنف ضد المرأة وتحدد إجراءات التعامل مع قضايا العنف ضد المرأة ؟

هناك جهود كبيرة ودراسات متعددة ومتوفرة ولكنها مبعثرة ولا يمكن الإعتماد عليها بشكل قاطع. نظراً لعدم توفر البيانات اللازمة لحالات العنف الأسري والتي يسودها الغموض في معظمها نتيجة لطبيعة المشكلات الأسرية التي تتحكم فيها كثير من العادات والتقاليد وثقافة المجتمع السائدة مما يحول دون قدرة إفلات المرأة من بيئة الإيذاء التي تتعرض لها.

القضاء ... إن برنامج الإصلاحات القضائية التي اعتمد حديثاً والذي يتوقع له أن يشمل جملة أمور أخرى مثل إنشاء محاكم للأسرة يرافقه مسودة قانون للعنف المنزلي هي من المبادرات الواعدة في معالجة بعض أوجه قصور مكافحة العنف ضد المرأة. إضافة إلى أن وزارة العدل بصدد إنشاء إدارة معنية بالمرأة تابعة للوزارة مهمتها تنسيق عمل محاكم الأسرة ودعمها مع إدخال المزيد من الإصلاحات الإضافية في مجال إنفاذ القوانين المتعلقة بالمساءلة التي من شأنها أن تقوي من شعور المرأة بالأمان وإمكانية وصولها للعدالة .

أما فيما يتعلّق **بالممارسة** فلعل أكثر التطورات المشجعة هو رفع الحظر عن مسألة العنف ضد المرأة في السنوات الأخيرة حيث أصبحت تشغل هذه القضية حيزاً كبيراً في الخطاب العام وخصوصاً التقارير الصحفية والبحوث الدراسية، وتوفر مثل هذه المبادرات فرص لرفع درجة الوعي وكذلك لتسجيل عدد ضحايا العنف وتقديم الرعاية والحماية لهم بما في ذلك إمكانية حصولهم على مأوى، كما عمل مجلس إمارة منطقة مكة المكرمة على وضع خطة استراتيجية شاملة لعلاج العنف الأسري تقوم على عدة محاور أولها تأسيس لجنة للمرأة والأسرة.

ثالثاً : جهود المنظمات الحقوقية ومؤسسات المجتمع المدني

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

- إصدار الدليل الإرشادي لحملة غصون الرحمة (وقف العنف ضد الأطفال) بالتعاون مع برنامج الأمان الأسري .
- وزعت الجمعية الدليل الإرشادي على الجهات ذات العلاقة ضمن حملة غصون الرحمة وتم تعميمه على أقسام الشرطة وعلى المدارس وهيئة التحقيق والادعاء العام والمحاكم في منطقة مكة المكرمة والعمل جاري على باقي مناطق المملكة، وتم تكليف مدير الشرطة بضرورة تأمين فهم الدليل لإرشاد المواطنين والمقيمين وكيفية التعامل مع الحالة المعتنفة.
- إصدارات توعوية متنوعة لرفع المستوى المعرفي لحقوق المرأة، بالتعاون مع برنامج الأمان الأسري .
- أنشأت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان قسم لاستقبال الشكاوي، لتلقي شكاوي ضحايا العنف.
- لازال الوضع حتى الآن يأخذ جانب الحماية من أجل الحفاظ على وحدة الأسرة من خلال الاصلاح وفض النزاعات بين أفراد الأسرة.

هيئة حقوق الإنسان

- أصدر مركز النشر والإعلام في هيئة حقوق الإنسان كتيبات تهدف لإذكاء الجوانب المتعددة عن حقوق الإنسان، وأهمها حقوق المرأة والطفل إلى جانب نشاطات متعددة ثقافية وتوعوية.

المؤتمرات والملتقيات منها

- ضمن فعاليات المؤتمر السنوي للخدمات الطبية تقام ندوات عن العنف الأسري وتقدم فيها أوراق عمل منها :
 - بعنوان التعرف على الإساءة إلى الطفل
 - العنف الأسري في المجتمع السعودي
 - كيف نواجه العنف الأسري
- ومن توصيات مؤتمر صحة الطفل توحيد جهود مكافحة العنف الأسري وتفعيل المحاكم العائلية وتدريب القضاة
- تنظيم فعاليات وندوات بمناسبة اليوم العالمي للمرأة وأخرى باليوم العالمي للطفل .

تقييم الاحتياجات:

- ثبت أن أهم الإحتياجات الأولية في قضية مكافحة العنف ضد المرأة والعنف الأسري هي :
- قوانين معتمدة تطالب الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بضرورة الاسراع في إصدار القوانين الملزمة للحماية من العنف كإحتياج أولي، كذلك ترى الجمعية ضرورة أن تكون الأحكام القضائية في قضايا العنف ضد المرأة والطفل أحكام رادعة ومنصفة وعادلة وسريعة .
- الإحتياج الثاني نشر ثقافة الوقاية من العنف ضد المرأة والطفل وهذا يحتاج إلى تعاون عدة جهات - الاعلام والتعليم والمدارس والجامعات ووزارة الشؤون الاسلامية وخاصة التوجه نحو المطالبة بدعم هذه القضية عبر الخطب في المساجد.
- الإحتياج الثالث وسائل العلاج بتوفير مراكز الاستشارات الأسرية والتدريب وغيرها من برامج تمكين حماية الأسرة.

التدريب والمدربين : البرامج التدريبية تتكون من :

- برامج وقائية تشمل التوعية والتمكين.
- برامج علاجية تشمل الإرشاد الأسري.

الفئات المستهدفة :

من المعلوم أن هذا البرنامج يستهدف الفئات التالية والتي تم مناقشتها في الإجتماعات السابقة وهي (القائمين على انفاذ القوانين القضائية، المدّعين، المحامين، المهن الطبيّة، المؤسسات الوطنية، الأخصائيين النفسيين والإجتماعيين، الطلاب و موظفين المنظمات الحقوقية)

التحديات :

- نتيجة لنقص البيانات المتوفرة والدقيقة عن حالات العنف ضد المرأة فإنه من الصعب تقدير طبيعة ومدى انتشار ذلك. وأول مايلزم لعلاج هذه الحالات هو ايجاد الحلول المناسبة لها بأن يتم إنشاء قاعدة بيانات والعمل علي تحليل علاقات السبب والنتيجة.
- غياب بعض الأنظمة والقوانين التي تجرم العنف ضد المرأة.
- ضعف وعي المرأة بحقوقها وآلية الحصول عليها.
- قلة تمويل البرامج وتأخرها.
- صعوبة إيجاد محتوى متكامل لبرامج تدريبية يحقق الإحتياجات المناسبة للفئات المستهدف تدريبها في المجتمع السعودي وهذا يرتبط بأهمية المؤشرات التي تقدمها الدراسات.
- الإهتمام بالعمل من خلال كيان مستقل ومتخصص بشؤون المرأة.

النتائج المتوقعة :

- تعزيز عمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في مكافحة العنف ضد المرأة وذلك من خلال دعم دورها في تعزيز حقوق المرأة وحمايتها، خاصة في مجال نظام العدل والأنظمة والإجراءات الإدارية.

خطة العمل :

- توفير برامج التدريب ورفع درجة الوعي للقائمين على انفاذ القوانين وفي الهيئات القضائية للحد من العنف ضد المرأة.
- إقامة دورات متخصصة للنساء والفتيات العاملین في الملاجيء ودور الرعاية وكذلك دور الحماية.
- العمل على دراسة للعنف ضد المرأة من منظور قانوني والمقارنة مع المعايير الدولية وكذلك المرجعية للقوانين الوطنية.
- رفع مستوى الوعي لممثلي وسائل الإعلام في مجال حقوق المرأة (ورش عمل تدريبية).